

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ أبريل ٢٠٠٠

تداعيات الانسحاب من جنوب لبنان

الشيء الوحيد في الظرف الراهن، الذي يعد من الأمور المؤكدة في محاولات التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط، هو أن إسرائيل سوف تنسحب من جنوب لبنان، في يوم ٧ يوليو المقبل، وربما قبل هذا الموعد.. ولا شك في أن هذا الانسحاب يعد انتصارا للمقاومة اللبنانية، ولحزب الله بالذات الذي قاد المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي.. وألزم باراك بالتذرع بقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، لتبرير انسحاب من الجنوب اللبناني تقرر اجراؤه دون قيد شرط.. غير أننا نخطئ أو أرجعنا الانسحاب فقط إلى هزيمة إسرائيلية في وجه ضربات حزب الله المتواصلة.. فليبارك مخطط مرسوم وراء إصراره فجأة على وضع قرار، ظل مجمدا طوال ٢٢ سنة، موضع التنفيذ.. مخطط يستهدف تعويض فشل ما أراده هو من لقاء كلينتون مع الأسد في جنيف.. لقد أعلن كلينتون أن اللقاء قد أسفر عن نتائج ايجابية.. غير أن الأسد لم يستدرج إلى ما أراده باراك منه..

ورقة في يد سوريا للضغط على المفاوضات الإسرائيلية من خلال حزب الله، بينما إنهاء الاحتلال يضع حدا لقدرة دمشق على استخدام هذه الورقة.. بل قد يوجد وضعاً متفجراً بالغ الخطورة.. إذ في حالة عدم انصياع تنظيمات لبنانية متطرفة لتوجه سوريا، ورفضها للتسوية التي رضيت عنها دمشق وتل أبيب، ماذا يحدث بعد أن جردت إسرائيل نفسها من قواتها الامامية في الجنوب اللبناني، وأصبحت قراها في شمال إسرائيل مكشوفة لهجمات قد تأتيها عبر الحدود من لبنان؟.. لقد هدد المسؤولون الإسرائيليون باللجوء إلى اجراءات انتقامية وخيمة العقاب، دون تحديد لها.. وقد يقصرونها على نوعية الاجراءات التي سبق وطبقوها.. وقد تبلغ ابعادا لم يسبق لها مثيل.. بل قد تصل إلى حد التحرش بالقوات السورية في لبنان.. فهل وارد أن نعود بعملية التفاوض إلى حد ينذر بإشعال حرب جديدة؟..

الخلاص بين الخطين ضئيل من حيث المساحة.. إن إعادة تأكيد باراك تمسكه بالانسحاب من جنوب لبنان، بعد فشل قمة جنيف هي في الحقيقة مناورة لا تخلو من دهاء لوضع الرئيس السوري في مركز حرج.. بل جاز القول إنها الورقة الوحيدة التي يملكها باراك لحث الأسد على الرجوع إلى مائدة المفاوضات.. إن باراك يعلم جيدا أن كلينتون لا يد أن يؤيد بقوة قراره بالانسحاب من جنوب لبنان، ذلك أنه قسار يتعذر على الأطراف العربية رفضه.. ثم إن كلينتون شديد الحرص على أن يعلن عن تسوية قبل خروجه من البيت الأبيض، ولا بد أن يرى في قرار باراك ما من شأنه تحريك الموقف في مجمله، قبل قوات الأوان

لقد فشل لقاء جنيف لاستماتة باراك في رفض شريط الرئيس السوري لاستئناف المفاوضات، وهو أن تنسحب القوات الإسرائيلية من الجولان حتى خط ٤ يونيو ١٩٦٧.. لقد أوجت محادثات كلينتون مع الجانب السوري، قبل لقاء جنيف، بأن باراك على استعداد للاستجابة لشريط الأسد الأوحى.. غير أن كلينتون قد حضر ومعه خريطة اقترحها باراك للحدود بين الدولتين هي الخط الذي جرى الاتفاق عليه بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٣.. وكان معنى ذلك حرمان سوريا من حدود تطل على بحر الحليل، وبالتالي انفراد إسرائيل بالمياه المنحدرة من الجولان، وهو أمر قد وضع الأسد مرارا أنه لن يقبل به أبدا.. بغض النظر عن أن

وانقضاء الأسابيع المحدودة التي مازالت أمامه، قبل انتقال أضواء المسرح إلى الرئيس الأمريكي الذي سوف يخلفه..

ثم إن باراك ينجس بقرار الانسحاب أمرا سوف يحسن بشكل ملموس مركزه التفاوضي.. ذلك أنه يزيد من حدة التناقضات العربية/العربية.. إذ ليس سرا أن التناقض حاد وشامل بين المفاوضات بين: السوري والفلسطيني.. وها هو باراك يدق الآن أسفينا بين الجانبين: السوري واللبناني..

بل أوجد باراك معادلة قد تبدو لأول وهلة بالغة الغرابة.. إذ أن الطرف الذي باشر الاحتلال طوال ١٨ سنة منذ غزو إسرائيل لبنان عام ١٩٨٢، يريد الآن أن يتخلى عن الاحتلال.. بينما الأطراف التي عانت من هذا الاحتلال هي، على عكس ذلك، تبدي تحفظات حول وضع نهاية للاحتلال!!.. ذلك أن استمرار احتلال إسرائيل للبنان

حظي دائما بمساندة سوريا.. هناك إذن ما يدعو إلى الاعتقاد أنه حتى إذا ما انتشرت قوات سورية على الحدود الجنوبية للبنان، فلسنا بموقف ينطوي بالضرورة على ما يسيء إلى عملية السلام.. خاصة إذا ما التزمت سوريا بأن تكون قواتها على الحدود مع إسرائيل خالية من الأسلحة الهجومية، كالصواريخ مثلا.. بل ربما تصبح هذه القوات، وقتذاك، عنصر استقرار في ظل تعاقبات سلام بين سوريا وإسرائيل، الأمر الذي يغني عن الحاجة إلى «خط أحمر» في أي موقع في لبنان.. بل قد يكون الاقتراح مغربا لسوريا هي الأخرى، ولو مجرد أنه لن يلزمها بسحب قواتها من لبنان، نظير الانسحاب الإسرائيلي..

غير أن الاقتراح اللبناني كفيلا أيضا بإحراج سوريا، ذلك أنه من شأنه إما تحريك الاتفاق مع إسرائيل، وإما تحويل سوريا إلى رهينة في يد الأطراف اللبنانية المتطرفة، الأمر الذي من شأنه تعريض محاولاتها للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل لمزيد من الصعاب.. ومن الصعب أصلا أن تتبنى سوريا شعار إسرائيل التقليدي (الذي تتخلى عنه الآن لأول مرة) بعدم الانسحاب من أية جبهة، ما لم يكن مصحوبا باتفاق ينطوي على مقابل.. إن إسرائيل تملك رفع مثل هذا الشعار لأنها تحتل أراضي عربية.. ولكن ليس هذا هو حال أية دولة عربية!!.. وإن كانت لسوريا مصلحة في الاعتراض على انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، فإنه فقط من أجل ضمان ألا يكون الانسحاب من لبنان سبباً لغض النظر عن الانسحاب من الجولان..

إن إسرائيل تطالب بإحلال قوات من الأمم المتحدة محل وجودها هي العسكري في جنوب لبنان.. وثمة قوات للأمم المتحدة موجودة فعلا منذ الحرب الأهلية في لبنان، من الممكن دعمها وتوسيعها وتكليفها بمهمة الفصل بين الجانبين على

ربما كشف الاقتراح الذي تقدم به وزير الدفاع اللبناني غازی زبتر بإحلال قوات سورية محل القوات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، بعد انسحاب هذه الأخيرة، عن مدى دقة الموقف.. فعلى خلاف ما كان متوقعا، لم ينفعل باراك للاقتراح.. واكتفى بتعليق مقتضب.. بينما حرص فاروق الشرع، وفي اليوم التالي مباشرة، على رفض الاقتراح بتاتا، من منطلق أن «المطلوب تفاوض وسلام، وليس حربا مع إسرائيل»..

وقد نسب إلى الوزير اللبناني قوله، وهو يتقدم باقتراحه، إن سوريا سوف تكون وقتذاك في وضع يسمح لها بضرب تل أبيب بالصواريخ!.. والحقيقة أن هذه اللغة المتشددة قد تكون ذرا للرماد في العيون، ولتغطية موقف هدفه الحقيقي هو البحث عن مخرج سلمي من المأزق.. فمن المعلوم أن دخول القوات السورية لبنان كان تلبية لدعوة من السلطات اللبنانية وقت بلوغ الحرب الأهلية اللبنانية حدا حرجا.. وكان رئيس حكومة إسرائيل في ذلك الوقت (اسحق رابين) قد أبدى موافقته، ولو ضمنا على التحرك السوري، للحيلولة دون تجاوز الاقتتال في لبنان سقفا ما.. ولكنه اشترط عدم تعدي الانتشار العسكري السوري في لبنان «خطا أحمر» معينا.. وقد احترمت سوريا هذا المطلب غير المعلن، ولم تنتهك «الخط الأحمر» أبدا، تماما كما التزمت بالهدوء التام على جبهة الجولان، متعاطفة مع إسرائيل بمقتضى أسلوب غير مباشر كان كيسنجر أول من أقنع الطرفين به.. إن سوريا لم تسمح أبدا بإطلاق رصاصة واحدة عبر الخطوط التي تفصلها عن إسرائيل، بغض النظر عن الأوضاع المضطربة في الجنوب اللبناني، واستمرار عمليات المقاومة على يد حزب الله، الذي

حدود لبنان الجنوبية.. ومن الممكن أيضا كفكرة بديلة، ايجاد قوة جديدة، منفصلة عن الأمم المتحدة، قوة تدخل من الاتحاد الأوروبي مثلا، يكون لفرنسا دور متميز فيها.. فإن فرنسا، كصديقة لكل من لبنان وإسرائيل، قد أبدت استعدادها للنهوض بدور بارز من أجل تجاوز أزمة الجنوب اللبناني.. غير أن الصحف الإسرائيلية قد أشارت إلى أن باراك يفضل الخيار الأول على الثاني، ذلك أنه لا يحبذ أي اقتراح من شأنه زيادة ثقل أوروبا في التسوية، ووجود مزاحمة لأمريكا في النهوض بهذه المهمة، وبالذات من قبل فرنسا.. ومن هذه الوجهة ربما بدا الخيار الأول المستند إلى قوات من الأمم المتحدة هو الأقرب إلى تفكير باراك، ضمنا لاستمرار أفراد أمريكا بدور راعية عملية السلام..

ومع ذلك، جاز لنا القول إن كل الأطراف مقتنعة بأنه من الأفضل أن يتم تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، وانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان نتيجة اتفاق يشمل كل الأطراف، لا نتيجة تحرك منفرد من قبل إسرائيل.. وليس متصورًا التوصل إلى اتفاق يشمل كل هذه الأطراف دون أن يتسع الاتفاق ليشمل قضية الانسحاب من الجولان، وليس فقط من جنوب لبنان.. وهذا بدوره يتعذر تصوره مقتصرًا على الانسحاب من أرض هضبة الجولان، دون حل لمشكلة المياه المنحدرة منها.. ولذلك جاز لنا القول إن الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني تحريك للموقف برمته.. ومن هنا، ما يبرر القول إنه إذا صح أن الانسحاب من جنوب لبنان قبل يوم ٧ يونيو المقبل هو الأمر الوحيد المؤكد، فإن للانسحاب بالضرورة تداعيات لابد أن تتجاوز جزئية فقط في عملية التفاوض، أرادت الأطراف أم أبت..